

عبدالمجيد الشرفي: لا مستقبل للإسلام السياسي تونسيا وعربيا

المفكر التونسي في حوار مع «العرب»: النصوص الدينية تُسقط على الواقع لتبريره وشرعته



موضوعية في البحث والطرح

توظيفات متناقضة ولذلك لا نحملها المسؤولية لا على التقدم ولا التخلف". ويضيف "أنا عارضت المرحوم ناصر حامد أبوزيد عندما قال إن الحضارة الإسلامية حضارة نص.. قلت له لا النصوص يؤتي بها دائما لتبرير واقع وشرعة واقعة.. ليست هي الأساس في ذلك الواقع".

الوباء ليس حاسما

في حديثه عن تداعيات الجائحة الصحية العالمية يرى الشرفي أنه لن يكون لها أي تأثير حاسم على المستوى الديني لكنها ستدفع بثباتها دائما مصداقيتها".

ويقول "تداعيات الوباء ستكون حاسمة على الخيارات الاقتصادية والسياسية وحتى القيمية.. صحيح أن بعض الخطابات التي كانت موجودة في البداية والتي روجها بعض المسلمين على غرار أن كورونا عقاب من الله للصينيين بعد اضطهادهم الأويغور قد فقدت مصداقيتها بعد وصول الوباء للعالم العربي والإسلامي".

ويضيف "ببيرة مازحة" اكتشف المسلمون أن الوباء لا يميز بين مسلم ومسيحي ويهودي وغيره، لذلك فقدت أطروحاتهم مصداقيتها".

ويضيف أن الوباء أتاح فرصة لكل البشر للتفكير قائلا "لقد منحنا الوباء فحة للتفكير.. وأهم ما يمكن أن نخرج به من مرحلة الوباء أن الأمور المادية ليست كل شيء في الحياة".

ويؤكد أن التغيير في العالم لن يكون فقط بسبب الوباء بل سيكون بسبب الأزمة التي عاشها النظام الرأسمالي، مشيرا إلى أن "الثورة المادية لوحدها لا تكفي كي تعطي معنى للحياة.. وهذا التراجع في وحدة القيم وحصرها في المال فقط ستكون له تبعات أكثر من الخطابات والوظف ومواقف رجال الدين بصفة عامة".

ويختم الشرفي حديثه مع «العرب» بالتأكيد على أن "الحجر الصحي الذي قمنا به جعل العديد من الناس ينظرون بنظرة مغايرة للخطاب السائد، بطريقة نقدية لأنهم في ما قبل كانوا منساقين في تيار كامل.. وعندما توقف هذا التيار ركنوا إلى بعض المراجعات وهو ما سيجعلنا نراجع خياراتنا خصوصا الاقتصادية وبالترتيب الرأسمالية.. وهذا لا يعني أنها ستتموت لكنها مرممة على التقليل مع الوضع الجديد مثلما تأقلمت في القرن التاسع عشر والعشرين مع ظهور التقنيات التي استهدفت تقليص نفوذ رأس المال وضمان حقوق العمال".

وبالرغم مما يروج بأن تقرير لجنته قد قبر نهائيا، إلا أن الشرفي يؤكد أنه ما زال قائما لأنه لم يمر بعد على جلسة عامة بالبرلمان لكن نجاحه أو الفواتين المماثلة له يبقى رهين التوازنات السياسية.

ومن جهة أخرى، يؤكد الشرفي، الذي يعد من أبرز المدافعين عن الحداثة والتطوير في بلاده، أن حاملها هذا الفكر التنويري لم ينجحوا بعد في معركة ضد "الظلاميين"، مشددا على

أن "النجاح لن يكون على المدى القريب لأن المد التكويني له إمكانيات مادية ضخمة ليست متوفرة للمد التنويري.. والبرور مرحلة الخضوع إلى المسؤولية

بتطلب أجيالا.. لا يمكن أن نمر من مجتمعات تعودت على الخضوع إلى المستبد إلى مجتمعات تتحمل مصيرها ومسؤوليتها بين عشية وضحاها".

ويضيف "المد التنويري سيتواصل ويتقوى لكن دون أن تكون نتيجته بارزة في مستقبل قريب"، موضحا "هناك فئات اجتماعية واعية بالخصوص بالتلازم بين الحداثة المادية والحداثة الفكرية والقيمية، لكن هناك فئات غير واعية بهذه الضرورة بل تقاومها لأن من مصلحتها الإبقاء على الوضع الحالي لذلك فإن مسألة التوجه العام لدى الشعوب الإسلامية لتبني الحداثة لا يتعلق بشروط فكرية فقط بل بشروط مادية وموضوعية وسياسية واقتصادية".

ويتحدث عن الفكر التونسي أن التاريخ يكتب دائما حسب حاجة المجتمع قائلا "قبل قرن من الآن كان هناك من يفكرون في أن الخلافة الأموية والخلافة العباسية ترستا الاستبداد والانفراد بالحكم لأن الفكر السائد كان يقبل ذلك.. الآن ننظر إلى التاريخ نظرة أخرى لأن القيم التي ننطلق منها تختلف لكن لا ينبغي أن نسلط على الماضي المعايير التي ننظر بها إلى الحاضر.. هذا نحن على التاريخ".

ويضيف "في القديم التمييز بين النساء والرجال كان طبيعيا.. التراتبية الاجتماعية كانت مقبولة العبودية كانت مقبولة.. اليوم تغير كل شيء لذلك لا يمكن أن نحاسب الماضي بقيمتنا نحن اليوم".

وفي حديثه عن الموروث الديني الإسلامي، يرى الشرفي أن النصوص الدينية (صحيح البخاري والقرآن..)

لا تكيل الحاضر بالرغم من قدسيته، حيث يقول "كل البنى التقليدية الدينية يمكن أن تكون عائقا دون تحديث لكن يمكن أن تكون مساعدة على التحديث كذلك.. عندما ننظر إلى النصوص الدينية التأسيسية فإنها تحتمل

الطاعة والإمتثال وإما أن تُخرج أجيالا تفكر بنفسها بطريقة حرة ومسؤولة.. لذلك فتدني مستوى التعليم ناجم عن خيارات سياسية بحتة".

النصوص تشرعن الحاضر

ساهم عبدالمجيد الشرفي في العام 2017 في صياغة تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة وهي لجنة رئاسية مثيرة للجدل بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بغية تعزيز منظومة الحريات وإرساء مساواة تامة بين الجنسين، وهي خطوة جوبهت بمقاومة كبيرة.

ومؤخرا أشار موقف الرئيس التونسي قيس سعيد، جدا كبيرا حيث اعتبر من جهة أن "الدولة لا دين لها" ومن جهة أخرى أن "قضية الميراث محسومة في القرآن الكريم".

وفي تعليقه على هذا الموقف، يقول الشرفي "رأيت خطاب الرئيس.. خطاب مؤسف ومتناقض.. إذا كانت الدولة ليس لها دين فلماذا نستند للقرآن، هذا بالإضافة إلى أن رئيس الدولة ليس مختصا في هذا الميدان وحين ننظر في آثار الدين اهتموا بالنصوص الخاصة بالإرث في النص القرآني، فإننا نلاحظ أن ما استنتجه الرئيس بعيد كل البعد عما استنتجه المختصون".

ويضيف عضو لجنة الحريات الفردية والمساواة "هو قال إن النص القرآني صريح.. هذا النص ليس صريحا البتة.. ناهيك عن أن النص القرآني دائما يوظف لأنه يحتمل معاني عديدة وهذه الظاهرة كانت موجودة منذ تدوين الوحي.. عندما يكون لديك نص نهائي مكتوب فالتفسير يستطيع تاوليه كما شئت.. وإذا كانت الدولة لا دين لها فإن قوانينها تكون وضعية ونحصر على ما يوفّر العدل والمساواة لا أن تكون أوفياء للنص القرآني أو الحديث النبوي أو أي دين آخر".

ويشدد الشرفي على أن "العالم يسعى لإرساء نظم اجتماعية قائمة على الحرية والمسؤولية لا على تعاليم جاءت من السماء أو تنتهي إلى أي مجال آخر غير المجال البشري.. كل المجتمعات تتجه للعلمنة لأنها تنص على أن الإنسان هو المتحكم في أنظمتها الاجتماعية وفي مصيره".

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

الآن نجني ثمار تعليم دوغمائي لا يشجع على الفكر الحر واستقلالية شخصية الشباب والشباب.. هذه الظاهرة مؤسفة لأنها تعود بنا إلى الوراء".

ويشير الشرفي إلى أن عيوب النظام التعليمي التقليدي الزيتوني في تونس أنه تعليم يعتمد مبدأ "التلقين" بينما ينبغي أن يوفر التعليم للشباب أو للفتاة إمكانيات التفكير بنفسه أو نفسها، لكن الأهم حسب الشرفي اليوم أن المعلومات متوفرة عبر الإنترنت لذلك فالتعليم مطالب بأن يرسم للطلاب الخطط لانتقاء المعلومات لأن هناك عمليات "دمج" وغيرها من الظواهر السلبية التي يجب التخطف لها.

ويؤكد الشرفي "المدرسة إما أن تُخرّج أجيالا يكون سلوكها مبنيا على

كشف المفكر التونسي عبدالمجيد الشرفي في حوار مع «العرب» أن لا مستقبل للإسلام السياسي في بلاده ولا خارجها ما لم يتم هذا التيار الإسلامي بمراجعات ونقد ذاتي ويطور من نفسه، مشيرا إلى أن النصوص الدينية التي تمثل الموروث الديني تسقط على الواقع لتبريره وشرعته. كما أوضح الشرفي أن العالم يتطلع إلى بناء نظم اجتماعية قائمة على الحرية والمسؤولية.

للمنخرطين أو عددهم قبل إسناد رخص للأحزاب.. هناك أشخاص كونا أحزابا من أصدقاتهم وعائلاتهم.. الأمور لا تستقيم هكذا".

ودعت العديد من الشخصيات السياسية وأكاديميين وغيرهم في وقت سابق إلى تغيير النظام السياسي في تونس بطريقة تضع حدا لحالة التشرذم التي تشهدها مؤسسات الدولة من البرلمان وصولا إلى رئاستي الحكومة والجمهورية.

وفي هذا الصدد، يقول الشرفي "في اعتقادي أن هناك إمكانيات لتغيير نظام الحكم إلى نظام رئاسي وليس رئاسوي، والفرق شاسع بين النظامين".

ومن جهة أخرى، يرجع الأكاديمي التونسي الزمعة السياسية إلى الصراعات التي شهدتها الساحة الطلابية في تونس على مرّ التاريخ وتجسدت اليوم ملامحها بين الأحزاب القائمة والمثلة في البرلمان، معتبرا "خلافات حركة النهضة والسنهوري الحزب والائتلاف الكرامة لا تهم التونسيين، هي في نهاية المطاف تلتقي سواء من خلال البرامج الاقتصادية والاجتماعية وإلى حد ما تفكيرها السياسي.. الشعب التونسي يدرك أنها قضايا مفتعلة لا تهم حرياته والتنمية والعدل والقضاء على الرشوة والفساد".

ويضيف الشرفي في إجابة على سؤال بشأن صعود تيارات قريبة من الإسلاميين على غرار ائتلاف الكرامة "لا مستقبل لهذه التيارات الإسلامية في تونس، حتى النهضة نجحت نجاحا نسبيا وتمكنت من تحقيقه عبر أساليب أخرى على غرار تدفق الأموال الأجنبية عليها".

ويوضح "شعبية حركة النهضة مثلا انهارت لكنها تمكنت من جني تمويل أجنبية قبيل الاستحقاق الأخير جعلتها تستقطب هؤلاء الناخبين وهم ليسوا غالبية الشعب التونسي، إضافة إلى عجز الأحزاب الأخرى وتشتتها.. ما نستخلصه أن النهضة نجحت بفضل تمويل أجنبي وانقسام خصومها وهو ما يعد نجاحا نسبيا، مضيفا "على الإسلام السياسي أن يتخلى عن المرجعية الدينية ويتطور أو سيبقى على أي حال، لا مستقبل للإسلام السياسي لأنه أحر المسلمين نصف قرن على الأقل".

وإلى جانب بحوثه التي تُعنى بإشكاليات الإسلام والحداثة والدولة في العالم العربي، قدم الشرفي العديد من البحوث بشأن التعليم في تونس، حيث أن له مقالا ظل صدى كلماته يتردد حتى الآن بعنوان "إنتاج الجهل في عصر العلم".

ولدى سؤاله عن التعليم وأزمته في تونس، يقول المفكر التونسي "ما نص عليه القانون التونسي منذ 1989 لم يطبق حتى الآن وهو إلزامية التعليم لا مجاله فقط.. فهؤلاء الـ 100 ألف الذين يغادرون المدرسة كل عام دون أن تفرص عليهم مواصلة تلقي الدروس المناسبة لسنتهم، أمر غير طبيعي".

ويضيف "المشكلة تكمن أيضا في أن التوجه النقدي والتحرري الذي كان موجودا في النظام التعليمي الذي أرسى بعهد الاستقلال قد تم التراجع عنه في سبعينات القرن الماضي ونحن

ويعتبر الشرفي أحد أبرز المفكرين التونسيين بفضل بحوثه المتعددة التي شخّص من خلالها معضلة عدم تقبل العرب والمسلمين للحداثة، بالإضافة إلى كتاباته عن الإسلام السياسي.

والمشرفي مساهمة كبيرة كذلك في هيئات ولجان دستورية في تونس حيث كان عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. كما كانت له أيضا عضوية في لجنة المساواة والحريات الفردية التي بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وشغل الشرفي كذلك منصب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس في وقت سابق، وهو أستاذ زائر في جامعات أجنبية عريقة على غرار جامعة باريس الرابعة.

ومن أهم مؤلفات الشرفي "الإسلام والحداثة"، "مرجعيات الإسلام السياسي"، "الفكر الإسلامي في الرد على النصارى" وغيرها من الأعمال التي تشكل مرجعيات هامة.

أزمة سياسية خانقة

بالرغم من نجاح هشام المشيشي في تزكية حكومته الثلاثة، إلا أن الأزمة السياسية في تونس مستمرة حيث يخوض الرئيس قيس سعيد صراعا مبريرا مع الأحزاب والبرلمان وعلى وجه الخصوص مع حركة النهضة الإسلامية لأسباب عدة في مقدمتها مناورات هذه الحركة وتجاوز زعيمها راشد الغنوشي وهو يرأس البرلمان كذلك لصلاحيات الرئيس.

وأقررت هذه الأزمة دعوات مكثفة إلى تغيير النظام السياسي، وهو نظام شبه برلماني، حيث تتشظى الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان).

ويخلص الشرفي في حوار مع «العرب» أسباب هذه الأزمة في ثلاثة أبعاد منها التاريخي، حيث لم تعرف تونس حيا سياسيا حقيقية منذ السبعينات، إضافة إلى عدة أسباب أخرى.

ويقول الشرفي "هذه الأزمة كانت متوقعة.. أنا كنت عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وصيغ هذا النظام الانتخابي من أجل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وليس للفترة التي ستليه ولكن حركة النهضة تبنت هذا النظام لأنه يخدم مصلحتها"، في إشارة إلى الحاجة الماسة لمشاركة الحركة الإسلامية حتى وإن لم تحصد الغالبية المطلوبة في الحكم، مضيفا "النهضة تريد أن تكون لها ساق في الحكم وساق في المعارضة".

ويعتبر الشرفي أنه "لا وجود لاستقرار سياسي ما لم يتغير النظام الانتخابي.. يجب أن يكون هناك نظام انتخابي يفرز غالبية تحكم وأطرافا أخرى في المعارضة"، مضيفا "اليوم هناك العشرات من الأحزاب لكنها تفتقد للروى وللشدن الشعبي وحتى للقواعد.. شخصيات كانت قد اقترحت ضرورة تحديد نسبة معينة

صغير الحديري
صحافي تونسي

تونس - جند المفكر التونسي

عبدالمجيد الشرفي تأكيد على أن لا مستقبل للإسلام السياسي في بلاده ولا عربيا، مشيرا إلى أن مصير التيار الإسلامي يبقى رهين مراجعاته ونقده الذاتي، موضحا أن أزمة تونس تكمن في نظامها الانتخابي والسياسي الذي تم اعتماده في الدستور الذي تمت المصادقة عليه في العام 2014.

وأشار الشرفي، وهو جامعي مختص في الحضارة الإسلامية ويشغل حاليا مدير بيت الحكمة (المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون)، إلى أن الدين الإسلامي لم يكن "دين نص"، مؤكدا أن النصوص يقع استغلالها سياسيا فقط.

ويعتبر الشرفي أحد أبرز المفكرين التونسيين بفضل بحوثه المتعددة التي شخّص من خلالها معضلة عدم تقبل العرب والمسلمين للحداثة، بالإضافة إلى كتاباته عن الإسلام السياسي.

والمشرفي مساهمة كبيرة كذلك في هيئات ولجان دستورية في تونس حيث كان عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. كما كانت له أيضا عضوية في لجنة المساواة والحريات الفردية التي بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وشغل الشرفي كذلك منصب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس في وقت سابق، وهو أستاذ زائر في جامعات أجنبية عريقة على غرار جامعة باريس الرابعة.

ومن أهم مؤلفات الشرفي "الإسلام والحداثة"، "مرجعيات الإسلام السياسي"، "الفكر الإسلامي في الرد على النصارى" وغيرها من الأعمال التي تشكل مرجعيات هامة.

أزمة سياسية خانقة

بالرغم من نجاح هشام المشيشي في تزكية حكومته الثلاثة، إلا أن الأزمة السياسية في تونس مستمرة حيث يخوض الرئيس قيس سعيد صراعا مبريرا مع الأحزاب والبرلمان وعلى وجه الخصوص مع حركة النهضة الإسلامية لأسباب عدة في مقدمتها مناورات هذه الحركة وتجاوز زعيمها راشد الغنوشي وهو يرأس البرلمان كذلك لصلاحيات الرئيس.

وأقررت هذه الأزمة دعوات مكثفة إلى تغيير النظام السياسي، وهو نظام شبه برلماني، حيث تتشظى الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان).

ويخلص الشرفي في حوار مع «العرب» أسباب هذه الأزمة في ثلاثة أبعاد منها التاريخي، حيث لم تعرف تونس حيا سياسيا حقيقية منذ السبعينات، إضافة إلى عدة أسباب أخرى.

ويقول الشرفي "هذه الأزمة كانت متوقعة.. أنا كنت عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وصيغ هذا النظام الانتخابي من أجل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وليس للفترة التي ستليه ولكن حركة النهضة تبنت هذا النظام لأنه يخدم مصلحتها"، في إشارة إلى الحاجة الماسة لمشاركة الحركة الإسلامية حتى وإن لم تحصد الغالبية المطلوبة في الحكم، مضيفا "النهضة تريد أن تكون لها ساق في الحكم وساق في المعارضة".

ويعتبر الشرفي أنه "لا وجود لاستقرار سياسي ما لم يتغير النظام الانتخابي.. يجب أن يكون هناك نظام انتخابي يفرز غالبية تحكم وأطرافا أخرى في المعارضة"، مضيفا "اليوم هناك العشرات من الأحزاب لكنها تفتقد للروى وللشدن الشعبي وحتى للقواعد.. شخصيات كانت قد اقترحت ضرورة تحديد نسبة معينة

ويعتبر الشرفي أحد أبرز المفكرين التونسيين بفضل بحوثه المتعددة التي شخّص من خلالها معضلة عدم تقبل العرب والمسلمين للحداثة، بالإضافة إلى كتاباته عن الإسلام السياسي.

والمشرفي مساهمة كبيرة كذلك في هيئات ولجان دستورية في تونس حيث كان عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. كما كانت له أيضا عضوية في لجنة المساواة والحريات الفردية التي بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وشغل الشرفي كذلك منصب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس في وقت سابق، وهو أستاذ زائر في جامعات أجنبية عريقة على غرار جامعة باريس الرابعة.

ومن أهم مؤلفات الشرفي "الإسلام والحداثة"، "مرجعيات الإسلام السياسي"، "الفكر الإسلامي في الرد على النصارى" وغيرها من الأعمال التي تشكل مرجعيات هامة.

أزمة سياسية خانقة

بالرغم من نجاح هشام المشيشي في تزكية حكومته الثلاثة، إلا أن الأزمة السياسية في تونس مستمرة حيث يخوض الرئيس قيس سعيد صراعا مبريرا مع الأحزاب والبرلمان وعلى وجه الخصوص مع حركة النهضة الإسلامية لأسباب عدة في مقدمتها مناورات هذه الحركة وتجاوز زعيمها راشد الغنوشي وهو يرأس البرلمان كذلك لصلاحيات الرئيس.

وأقررت هذه الأزمة دعوات مكثفة إلى تغيير النظام السياسي، وهو نظام شبه برلماني، حيث تتشظى الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان).

ويخلص الشرفي في حوار مع «العرب» أسباب هذه الأزمة في ثلاثة أبعاد منها التاريخي، حيث لم تعرف تونس حيا سياسيا حقيقية منذ السبعينات، إضافة إلى عدة أسباب أخرى.

ويقول الشرفي "هذه الأزمة كانت متوقعة.. أنا كنت عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وصيغ هذا النظام الانتخابي من أجل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وليس للفترة التي ستليه ولكن حركة النهضة تبنت هذا النظام لأنه يخدم مصلحتها"، في إشارة إلى الحاجة الماسة لمشاركة الحركة الإسلامية حتى وإن لم تحصد الغالبية المطلوبة في الحكم، مضيفا "النهضة تريد أن تكون لها ساق في الحكم وساق في المعارضة".

ويعتبر الشرفي أنه "لا وجود لاستقرار سياسي ما لم يتغير النظام الانتخابي.. يجب أن يكون هناك نظام انتخابي يفرز غالبية تحكم وأطرافا أخرى في المعارضة"، مضيفا "اليوم هناك العشرات من الأحزاب لكنها تفتقد للروى وللشدن الشعبي وحتى للقواعد.. شخصيات كانت قد اقترحت ضرورة تحديد نسبة معينة

ويعتبر الشرفي أحد أبرز المفكرين التونسيين بفضل بحوثه المتعددة التي شخّص من خلالها معضلة عدم تقبل العرب والمسلمين للحداثة، بالإضافة إلى كتاباته عن الإسلام السياسي.

والمشرفي مساهمة كبيرة كذلك في هيئات ولجان دستورية في تونس حيث كان عضوا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. كما كانت له أيضا عضوية في لجنة المساواة والحريات الفردية التي بعثها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وشغل الشرفي كذلك منصب عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس في وقت سابق، وهو أستاذ زائر في جامعات أجنبية عريقة على غرار جامعة باريس الرابعة.

ومن أهم مؤلفات الشرفي "الإسلام والحداثة"، "مرجعيات الإسلام السياسي"، "الفكر الإسلامي في الرد على النصارى" وغيرها من الأعمال التي تشكل مرجعيات هامة.

أزمة سياسية خانقة

بالرغم من نجاح هشام المشيشي في تزكية حكومته الثلاثة، إلا أن الأزمة السياسية في تونس مستمرة حيث يخوض الرئيس قيس سعيد صراعا مبريرا مع الأحزاب والبرلمان وعلى وجه الخصوص مع حركة النهضة الإسلامية لأسباب عدة في مقدمتها مناورات هذه الحركة وتجاوز زعيمها راشد الغنوشي وهو يرأس البرلمان كذلك لصلاحيات الرئيس.

وأقررت هذه الأزمة دعوات مكثفة إلى تغيير النظام السياسي، وهو نظام شبه برلماني، حيث تتشظى الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان).

ويخلص الشرفي في حوار مع «العرب» أسباب هذه الأزمة في ثلاثة أبعاد منها التاريخي، حيث لم تعرف تونس حيا سياسيا حقيقية منذ السبعينات، إضافة إلى عدة أسباب أخرى.